



مجلة البحوث المالية والتجارية
المجلد (23) - العدد الرابع - أكتوبر 2022



تحويلات العاملين المصريين بالخارج وأثرها على دفع الاستثمار المحلي في
مصر للفترة 1990 - 2020

**Remittances of Egyptian workers abroad and their
impact on boosting domestic investment in Egypt for
the period 1990 - 2020**

إعداد

د/السيد أحمد صادق إسماعيل	د/محمود محمد جمعه العوضى	د/محمود احمد فواز
مدرس الاقتصاد والبنوك	مدرس الاحصاء	مدرس الاقتصاد
معهد طبية العالي لتكنولوجيا الإدارة والمعلومات	معهد مصر العالى للتجارة والحاسبات	جامعة الدلتا للعلوم والتكنولوجيا

رابط المجلة: <https://jsst.journals.ekb.eg/>



ملخص البحث

تعتبر تحويلات العاملين بالخارج من اكبر مصادر تدفقات النقد الاجنبي فى الاقتصاد المصرى والاكثر استقرارا واستدامه خاصة فى ظل الازمات المالية والاقتصادية ، كما تعد احد التدفقات الهامة فى تمويل الاستثمار المحلى ورفع المدخرات والمستوى المعيشي للمواطن المصرى

ويُعد الهدف الأساسي من وراء إعداد هذا البحث في التعرف على أثر تحويلات العاملين بالخارج على الاستثمار المحلي لمصر؛ وذلك من خلال استخدام التحليل القياسي، وتحديدًا طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، وقد توصلت نتائج البحث إلى أن هناك أثر سلبي لتحويلات العاملين المصريين بالخارج على الاستثمار المحلي خلال فترة الدراسة (1990 - 2020).

الكلمات المفتاحية: تحويلات العاملين، الاستثمار المحلي، الهجرة، النقد الأجنبي، الادخار

Abstract:

Remittances of workers abroad are considered one of the largest sources of foreign exchange flows in the Egyptian economy and the most stable and sustainable, especially in light of the financial and economic crises.

It is also one of the important flows in financing domestic investment and raising savings and the standard of living of the Egyptian citizen

The main objective of preparing this research is to identify the impact of remittances of workers abroad on the domestic investment of Egypt; This is done through the use of econometric analysis, specifically the method of ordinary least squares (OLS). The results of the research concluded that there is a negative impact of remittances of Egyptian workers abroad on domestic investment during the study period (1990-2020).

Key Words: Remittances of Workers, Domestic Investment, Immigration, Foreign Exchange, Savings



مقدمة:

تزايد اهتمام الكثير من دول العالم خاصة النامي منها بتحويلات العاملين بالخارج؛ إذ تُشكل مصدرًا هامًا للنقد الأجنبي، كما أنها تُساهم في رفع مستويات معيشة الأسر داخل الدولة المتلقية للتحويلات، بالإضافة إلى المساهمة في زيادة حجم الاستثمار المحلي. وقد ارتفعت تحويلات العاملين في الخارج بصورة ملحوظة قبل جائحة كورونا؛ حيث بلغ مجموع تلك التحويلات على مستوى العالم 653.4 مليار دولار عام 2020، مقارنةً 254.09 مليار دولار عام 2005 (قاعدة بيانات البنك الدولي)؛ وتعزى أسباب تلك الزيادة إلى عدة عوامل أهمها: زيادة عدد العمالة المهاجرة حول العالم وخاصةً تلك التي تنتقل بين الدول النامية، وانخفاض تكاليف خدمات التحويلات خصوصًا في ظل تحسن البنية التحتية للقطاع المصرفي. (الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، 2006)

أما بالنسبة لوضع التحويلات في مصر؛ فتنبغي الإشارة إلى أن هجرة المصريين من أجل العمل قد بدأت في منتصف السبعينيات؛ وقد كان ذلك نتيجة العديد من العوامل بما في ذلك ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وتزايد معدلات النمو السكاني، فضلًا عن الطفرة النفطية السريعة التي شهدتها دول الخليج. ويتمثل الجانب الإيجابي لهجرة المصريين لدول الخليج في زيادة تحويلات المهاجرين إلى مصر، والتي باتت بعد ذلك مكونًا رئيسيًا للدخل القومي للبلاد لدرجة أن حجم تحويلات العاملين المصريين بالخارج قد تخطت منذ التسعينيات حجم النقد الأجنبي الخاص برسوم قناة السويس، وعلى الرغم من أن تحويلات العاملين بالخارج تُمثل رأس مال خاص، ولكنها تأثرت بشكل ملحوظ بالتغيرات السياسية والاقتصادية التي شهدتها البلاد، فعلى سبيل المثال؛ ارتفعت قيمة التحويلات بصورة كبيرة بعد عام 2004؛ وذلك نتيجة الانخفاض الحاد لقيمة الجنيه المصري، كما انخفض حجم تحويلات العاملين بالخارج بنسبة 10% عام 2009؛ نتيجة الأزمة المالية العالمية التي حدثت عام 2008. (Qutb, 2021)

وعلى الرغم من أهمية تحويلات العاملين وإمكانية مساهمتها بصورة كبيرة في تشجيع الاستثمار وتسريع وتيرة عملية التنمية الاقتصادية إلا أن قيام المهاجرين باتخاذ أية قرارات استثمارية تتوقف على متغيرات أخرى أهمها بيئة الاستثمار، وتشجيع الدولة لهؤلاء المهاجرين على استثمار أموالهم. (Rizk, 2019)

أولاً: مشكلة البحث

يُستخدم الادخار في المقام الأول لتمويل الاستثمارات المحلية، ولكن في كثير من الأوقات لا يكفي حجم المدخرات المحلية للقيام بعمل الاستثمارات المحلية اللازمة لدفع عجلة النمو الاقتصادي وتخفيض معدلات البطالة خاصةً في الدول النامية والتي تتدنى بها مستويات الدخل الفردية؛ ومن ثم يكون اللجوء للمصادر الخارجية البديل المُتاح لسد تلك الفجوة، وفي مصر بلغت نسبة التكوين الرأسمالي الثابت من الناتج المحلي الإجمالي (الاستثمار المحلي الخاص سابقاً) في المتوسط 16.7% خلال الفترة (2005 - 2020)، بينما بلغت نسبة الادخار المحلي 10.14% من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط خلال الفترة (2005 - 2020)، وذلك وفقاً لقاعدة بيانات البنك الدولي؛ مما يُشير إلى وجود فجوة كبيرة نسبياً بين المعدلين السابقين. (World Bank Database, 2022)

وبناءً على الفجوة بين الادخار المحلي والاستثمار المحلي في مصر؛ يتم اللجوء لمصادر التمويل الخارجي؛ وتُعد تحويلات العاملين بالخارج أحد أهم المصادر التي يُمكن الاستعانة بها لتمويل تلك الفجوة؛ وإن كان يُفضل أن يتم الاعتماد على المدخرات المحلية بدلاً من المصادر الخارجية؛ حيث تتسم الأخيرة بأنها شديدة الحساسية للصدمات الخارجية. (Touny, 2008)

وتمثل تدفقات التحويلات المالية المرتبطة بالعاملين بالخارج في مصر مصدرًا مهمًا للنقد الأجنبي يتفوق على باقي مصادر النقد الأجنبي في مصر (السياحة، قناة السويس، الاستثمار الأجنبي المباشر)، ولكن على الرغم من ذلك يقتصر دور الحكومة فقط في حصر قيم التحويلات المالية للعاملين بالخارج، ومعالجتها في ميزان المدفوعات، دون وجود خطط تنموية حقيقية للاستفادة من تلك التحويلات، فضلاً عن أن ثقافة الاستثمار للعاملين المصريين بالخارج تتجه غالبها إلى القطاع العقاري؛ ومن ثم يُمكن صياغة مشكلة الدراسة في صورة التساؤل الرئيسي التالي: "الى اى مدى تؤثر تحويلات العاملين في الخارج على الاستثمار المحلي المصري؟"

وينبثق من هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية هي على النحو التالي:

- أ. ما هو حجم تحويلات العاملين المصريين وما هو معدل زيادته؟
- ب. ما هو أثر تحويلات العاملين على الاستثمار المحلي وفقاً لما جاء بالأدبيات الاقتصادية؟
- ج. ما هي سياسات وإجراءات الحكومة المصرية لتوجيه تحويلات العاملين بالخارج تجاه الاستثمار؟



د. ما هو تأثير تحويلات العاملين بالخارج على الاستثمار المحلي المصري؟

ثانياً: هدف البحث

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث إلى التعرف على أثر تحويلات العاملين بالخارج على الاستثمار المحلي لمصر؛ وذلك من خلال التعرف على مفهوم تحويلات العاملين وأهميته الاقتصادية، بالإضافة إلى عرض اتجاهات تحويلات العاملين بالخارج لمصر خلال فترة البحث، بالإضافة أيضاً إلى التعرف على سياسات الحكومة المصرية لتعزيز وزيادة مساهمة التحويلات في الاستثمار المحلي، وأخيراً قياس أثر تحويلات العاملين على الاستثمار المحلي المصري.

ثالثاً: فرضية البحث

يحاول البحث اختبار الفرضية الرئيسية التالية: "تؤثر تحويلات العاملين بالخارج إيجابياً على الاستثمار المحلي لمصر"

رابعاً : منهجية البحث

تجمع الدراسة بين المنهج الاستقرائي لبناء الإطار النظري والمنهج القياسي ، وقد استخدم نموذج قياسياً لتحديد أثر تحويلات العاملين المصريين بالخارج على الاستثمار المحلي، ومستخدم البرنامج الاحصائي *eviews* للتحليل القياسي على طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) من أجل تقدير النموذج مع الاستعانة باختبار ديكي فولر الموسع (ADF) لجذر الوحدة؛ لمعرفة استقرارية السلاسل للمتغيرات

خامساً: حدود البحث

- أ- الحدود المكانية: سوف يتم تطبيق هذا البحث على مصر، حيث تمثل تحويلات العاملين بالخارج بالنسبة لها أهمية لتدفقات النقد الاجنبي واثره الكبير على الاقتصاد الكلي
- ب- الحدود الزمانية: سوف يتم تطبيق هذا البحث خلال الفترة (1990 - 2020) ، ويرجع اختيار تلك الفترة للتطورات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها مصر خلالها
- ت- الحدود الموضوعية: سوف يتناول البحث موضوع "أثر تحويلات العاملين على الاستثمار المحلي"

وسيتم تقسيم هذا البحث إلى عدة محاور على النحو التالي:

المحور الأول : مفهوم وأهمية تحويلات العاملين بالخارج

المحور الثاني : العلاقة بين تحويلات العاملين بالخارج والاستثمار المحلي في الأدبيات الاقتصادية

المحور الثالث : تطور التشريعات والسياسات الخاصة بتحويلات العاملين المصريين بالخارج

المحور الرابع : اتجاهات تحويلات العاملين المصريين بالخارج

المحور الخامس : قياس أثر تحويلات العاملين بالخارج على الاستثمار المحلي

النتائج والتوصيات



المحور الأول: مفهوم وأهمية تحويلات العاملين بالخارج

يختلف مفهوم تحويلات العاملين بالخارج باختلاف زاوية النظر لها؛ إذ يُمكن النظر لتحويلات العاملين من خلال ميزان المدفوعات، كما يُمكن النظر لها من جانب المؤسسات الاقتصادية الدولية مثل البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي، كما يُمكن النظر لها من زاوية الدول المستقبلية والدول المانحة. (شيمي، 2021)

ويُعرف البنك الدولي تحويلات العاملين على أنها "تحويلات يجريها النازحون الموظفون أو الذين ينوون البقاء موظفين لأكثر من عام في اقتصاد آخر يقيمون فيه"، أو على أنها "حاصل جمع تحويلات العمال، وتعويضات العاملين، تحويلات المغتربين والمهاجرين في الخارج. بينما يُمكن تعريف تحويلات العاملين من زاوية ميزان المدفوعات -وهو التعريف الذي يتبناه صندوق النقد الدولي- على أنها: "تحويلات جارية خاصة تضم السلع والأصول المالية من مهاجرين أو عاملين مقيمين خارج الدولة لفترة سنة أو أكثر إلى أشخاص (عادة أفراد أسرهم) في موطنهم الأصلي". وأما العاملين بالخارج لفترة تقل عن سنة (أي غير مقيمين في دول المهجر)، فإن تحويلاتهم تمثل دخلاً تم الحصول عليه من العمل لصالح جهة غير مقيمة (في دولهم الأصل)، وبذلك فإنها تدخل ضمن تعويضات العاملين تحت بند الدخل في ميزان المدفوعات، ويقوم صندوق النقد الدولي بنشر البيانات الدولية عن تحويلات العاملين وتعويضات العاملين ضمن الإحصاءات الدولية لميزان المدفوعات. (الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، 2006).

كما يُمكن تعريف تحويلات العاملين "Workers Remittances" على أنها: "ذلك الجزء من دخول العاملين من أبناء الوطن في الخارج غير المنفق والمحول إلى موطنهم الأصلي". (صيدم، 2007)

ولكن على الرغم من وجود اختلافات من جانب المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على تعريف تحويلات العاملين، إلا أن كل هذه المؤسسات تتفق على أن تحويلات المهاجرين تتكون من ثلاثة بنود فرعية هي: تحويلات العاملين Worker's Remittances، وتعويضات المستخدمين Compensation of Employees، وأخيراً تحويلات المهاجرين Migrant Transfers. (World Bank, 2006)

وتتمثل أهمية تحويلات العاملين بالخارج في العديد من النقاط؛ أولها: تحسين مستوى المعيشة لسكان الدول النامية؛ حيث تؤدي تحويلات العاملين بالخارج إلى زيادة حجم ومعدلات الاستهلاك؛ ويُعد ذلك إيجابياً من ناحية إلا أنه ربما يتحول لأمر سلبي وذلك في حالة ارتفاع

قيمة الواردات خاصةً في ظل انخفاض القدرة التنافسية للصادرات؛ مما قد يؤدي إلى عجز ميزان المدفوعات، وثانيها: زيادة موارد الدول النامية من النقد الأجنبي؛ حيث تُشكل تحويلات العاملين أحد المصادر التي تُساهم بشكل كبير في زيادة موارد النقد الأجنبي للدول، خاصةً في حالة الدول النامية التي تُعاني من نقصٍ مُزمنٍ في النقد الأجنبي، وتنبغي الإشارة إلى أنه عند النظر إلى حجم تحويلات العاملين بالخارج بالقيم المطلقة يتضح أن الدول المتقدمة مثل فرنسا، إسبانيا، بلجيكا، ألمانيا، والمملكة المتحدة هي صاحبة حجم التحويلات الأكبر، ولكن في حالة نسب هذه التحويلات إلى الناتج المحلي الإجمالي؛ فإنه يُلاحظ أن الدول النامية صاحبة المعدلات الأعلى. (الخليفة، 2011)

وثالثها: إمكانية توجيه تلك التحويلات لزيادة حجم الاستثمار المحلي؛ ولكن يتطلب الأمر من الدول المُرسلة للمهاجرين اتخاذ الإجراءات الملائمة للمحافظة على رعاياها من جهة وزيادة حجم التدفقات التي يرسلونها إليها من جهة أخرى، وذلك من خلال إتباع مجموعة من التدابير، من أجل الاستفادة من هذه التدفقات وتوظيفها في الأنشطة التي تنتج دخلاً وبالأخص توظيفها في المجالات الاستثمارية. (قيوم، وكبودار، 2020)

المحور الثاني: العلاقة بين تحويلات العاملين بالخارج والاستثمار المحلي في الأدبيات الاقتصادية

حاولت دراسة (Okeke & Chinanufe & Kingsley, 2021) بحث العلاقة السببية بين التحويلات والاستثمارات المحلية الخاصة في دولة نيجيريا، وذلك خلال الفترة (1981-2020)، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه بين التحويلات والاستثمارات الخاصة في نيجيريا. بينما توصلت دراسة (Tung, 2018) إلى أن تحويلات العاملين لها تأثير سلبي على الاستثمار المحلي في الدول محل الدراسة، والذين بلغ عددهم 19 دولة نامية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وذلك خلال الفترة (1980-2015)، كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي السنوي، والمساعدة الإنمائية، والائتمان المحلي، والادخار الإجمالي، والتضخم لها تأثير إيجابي على الاستثمار المحلي، أما الانفتاح التجاري فله تأثير سلبي على الاستثمار المحلي.

أما دراسة (Dash, 2020)؛ فقد قامت بدراسة أثر تحويلات العاملين بالخارج على الاستثمار المحلي في دول جنوب آسيا خلال الفترة (1991-2017)؛ وقد توصلت إلى أن



زيادة التحويلات تؤدي إلى زيادة الاستثمار المحلي على المديين القصير والطويل في دول الدراسة، كما تُشير نتائج الدراسة إلى أن التحويلات لا تستخدم فقط لأغراض الاستهلاك، ولكن تُستخدم أيضاً لأنشطة الاستثمار مثل رأس المال البشري والمادي، كما تُشير نتائج الدراسة إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تمتد من التحويلات إلى الاستثمار المحلي.

أما دراسة (Bjuggren & Dzansi & Shukur, 2008)؛ فقد حاولت التعرف على أثر تحويلات العاملين بالخارج على الاستثمار لـ 79 دولة نامية خلال الفترة (1995 - 2005)، وقد توصلت تلك الدراسة إلى أهمية الإطار المؤسسي في تفاعله وتأثيره على تلك التحويلات، وقد كشفت نتائج تلك الدراسة أن زيادة التحويلات المالية في ظل وجود إطار مؤسسي عالي الجودة وسوق الائتمان تؤدي إلى زيادة الاستثمار.

أما دراسة (Mata & Traça, 2010)؛ فقد ركزت على تناول العلاقة بين تحويلات العاملين بالخارج وحجم الاستثمار المحلي في الدول النامية، وذلك من خلال التعرف على دور تنمية القطاع المالي كمتغير وسيط في تلك العلاقة، وقد كشفت نتائج الدراسة عن أن التكاليف المختلفة للمعاملات مثل تكلفة الإيداع المصرفي، وتكلفة التمويل الخارجي لها تأثيرات على تحويلات العاملين الموجهة للاستثمار، كما كشفت النتائج أن هناك آثار إيجابية لتحويلات العاملين على الاستثمار، كما وجدت الدراسة أن انخفاض تكاليف المعاملات المصرفية يُشجع بصورة إيجابية على الاستثمار.

أما دراسة (Dridi et al., 2019)؛ فقد حاولت دراسة أثر تحويلات العاملين بالخارج على التغيرات في الطلب النهائي للقطاعات الاقتصادية في دول أفريقيا جنوب الصحراء، وذلك من خلال استخدام جداول المدخلات والمخرجات، وقد توصلت الدراسة إلى أن آثار التحويلات على الاقتصادات المتلقية تزداد مع زيادة درجة الروابط عبر القطاعات.

أما دراسة (Încălțărău & Maha, 2012)، والتي حاولت تقديم تحليلاً قياسيًّا لتأثيرات تحويلات العاملين بالخارج على الاستهلاك والاستثمار خلال الفترة (1990 - 2009) في رومانيا باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، وقد أظهرت نتائج تلك الدراسة أن التحويلات المالية كانت لها مساهمة أكبر في الاستثمار منها في الاستهلاك في رومانيا خلال فترة الدراسة.

أما دراسة (زهري، 2014)، والتي ركزت على دور تحويلات العاملين بالخارج في تمويل التنمية الاقتصادية في مصر؛ فقد أكدت على أن تحويلات المصريين بالخارج لا تصب في زيادة

حجم الاستثمار المحلي؛ لذلك اقترحت الدراسة أن يتم استحداث هيئة تنسيقية حول التحويلات والتنمية، على أن يكون ضمن عضوية اللجنة ممثلين عن وزارة القوى العاملة والهجرة، بالإضافة إلى ممثلين عن الهيئة العامة للاستثمار، والبنك المركزي المصري، والقطاع المصرفي، ورجال الأعمال، كما اقترحت الدراسة أن يتم توفير برامج استثمارية للتحويلات صغيرة الحجم، بالإضافة إلى تدعيم الشراكة بين الحكومة والعاملين بالخارج، فضلاً عن دعم دور منظمات المجتمع المدني؛ باعتبار أن تلك المنظمات على اتصال مباشر واحتكاك يومي باحتياجات وقضايا المهاجرين العائدين وهي على علم نوعاً ما بظروف إقامة هؤلاء المهاجرين.

وبعد عرض الأدبيات الاقتصادية التي تناولت العلاقة بين تحويلات العاملين بالخارج والاستثمار المحلي؛ يتضح عدم وجود علاقة واضحة يُمكن استنتاجها بين المتغيرين؛ إذ أن هناك دراسات تشير بأن هناك أثر إيجابي لتحويلات العاملين على الاستثمار المحلي، بينما تشير دراسات أخرى إلى وجود أثر سلبي لتحويلات العاملين على الاستثمار المحلي، كما يتضح أيضاً عدم وجود دراسات سابقة أجنبية تناولت أثر تحويلات العاملين على الاستثمار المحلي في مصر، ولا توجد إلا دراسة عربية واحدة ركزت على العلاقة بين متغيري الدراسة، ولكنها لم تقم باستخدام أسلوب التحليل القياسي؛ مما يُشير إلى وجود فجوة بحثية في قياس أثر التحويلات على الاستثمار المحلي في مصر.

المحور الثالث: تطور التشريعات والسياسات الخاصة بتحويلات العاملين المصريين بالخارج

تعاملت الحكومة المصرية مع تحويلات العاملين بالخارج منذ ستينيات القرن العشرين من خلال مجموعة من القوانين؛ ففي الستينات، ألزمت الحكومة المصرية العاملين بالخارج باستقطاع جزء من دخلهم المحول عن طريق حساباتهم الشخصية بالبنوك يبلغ 25% من تحويل المهاجر الفرد و 10% من تحويل الأسرة المهاجرة؛ وذلك لصالح موازنة الدولة. ومع بداية حقبة السبعينات؛ قامت الحكومة المصرية بإصدار سندات حكومية وتوجيهها للعاملين بالخارج، وفي الثمانينيات قامت الدولة بتغيير سياساتها من أجل تشجيع المهاجرين على تحويل أموالهم بالعملة الأجنبية من خلال أسعار صرف تفضيلية، بالإضافة إلى قيام الحكومة المصرية بإصدار القانون رقم 11 لسنة 1983 وهو قانون خاص بالهجرة ورعاية المصريين بالخارج، وبموجب هذا القانون يُعفي عائد استثمار الودائع التي يودعها المهاجرون المصريون في البنوك



العاملة في مصر من كافة الضرائب والرسوم، كما يتم معاملة رأس المال الذي يُشارك به المصري المهاجر أو غيره من المصريين العاملين بالخارج في مشروعات أو أعمال استثمارية داخل البلاد على أساس تمتعه بكافة المزايا المقررة لرأس المال الأجنبي الذي يعمل في نفس المجال، أو المزايا التي يتم منحها لرأس المال الوطني أيهما أكثر مصلحة للمهاجر. (فايد، وسليمان، 2015)

بالإضافة إلى ما سبق؛ تضمن القانون 115 لسنة 1983 أيضًا أن تقوم وزارة الدولة لشئون الهجرة والمصريين في الخارج بالعمل على إنشاء مكاتب للبنوك الوطنية في مدن تجمعات المصريين في الخارج والاتفاق مع حكومات دول المهجر للموافقة على تحويل مدخرات المصريين بسهولة، فضلًا عن إعداد مشروعات ودراسات جدوى في مجالات الزراعة، والصناعة، والإسكان والتكنولوجيا وطرحها على المصريين في الخارج، وعلى الرغم من تلك الجهود لم يوضح القانون هذه الجهات المختصة بتيسير تلك الخدمات، كما لم يوضح القانون الآليات التي سيتم إتباعها لتحقيق ذلك. (زهري، 2014)

واستمرارًا لمحاولات جذب المزيد من تدفقات تحويلات العاملين المصريين بالخارج؛ قامت البنوك المصرية عام 2004 بإلغاء الرسوم على تحويلات المصريين بالخارج، إلا أن تلك التجربة لم تنجح؛ حيث كان العاملين بالخارج يقومون بسحب أغلب أموالهم من البنوك، وبعد أحداث يناير 2011 قام البنك المركزي المصري بإصدار شهادات دولارية للمصريين العاملين بدول الخليج بالخارج كمرحلة أولى في أبريل 2012، ولجميع المصريين العاملين بالخارج كمرحلة ثانية في مايو 2012، وقد كانت هذه الشهادات مُصممة فقط للعاملين بالخارج ولمدة ثلاث سنوات، على أن يتم منح فائدة ثابتة عليها نسبتها 4% إلا أن حصيلتها تلك الشهادات جاءت أقل من المتوقع بكثير؛ ويرجع ذلك إلى تخوف العاملين بالخارج من استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني في مصر، فضلًا عن ضعف مستوى التسويق والترويج لتلك الشهادات بين الجاليات المصرية؛ ولهذه الأسباب قرر البنك المركزي المصري في منتصف عام 2014 أن يتم إيقاف بيع تلك الشهادات؛ حيث تُمثل الفائدة المدفوعة على تلك الشهادات عبئًا كبيرًا على الحكومة خاصةً مع التحسن والاستقرار النسبي الذي شهدته مصر عام 2014. (فايد، وسليمان، 2015)

بالإضافة إلى ما سبق؛ يُعد ضروريًا تحسين جودة البيانات الخاصة بالجوانب المختلفة لتحويلات العاملين مثل معرفة أعمار العاملين بالخارج، وحالتهم التعليمية، وميولهم الاستثمارية،

وإنفاق دخولهم، كما أن هناك حاجة إلى وجود إطار مؤسسي يُنظم تلك التحويلات بحيث يتم توجيهها إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدلاً من اتجاه العاملين بالخارج تجاه قطاع العقارات، ويمكن هنا الاستفادة من تجارب بعض الدول مثل اليونان، وإسرائيل، والهند في إصدارها لسندات للعاملين بالخارج موجهة لتمويل مشروعات البنية التحتية والمشروعات لتنموية الأخرى مثل الطرق، والسكك الحديدية، ومحطات الطاقة، والمؤسسات التعليمية. (Helmy, Zaki and Abdallah, 2016)

المحور الرابع: اتجاهات تحويلات العاملين المصريين بالخارج

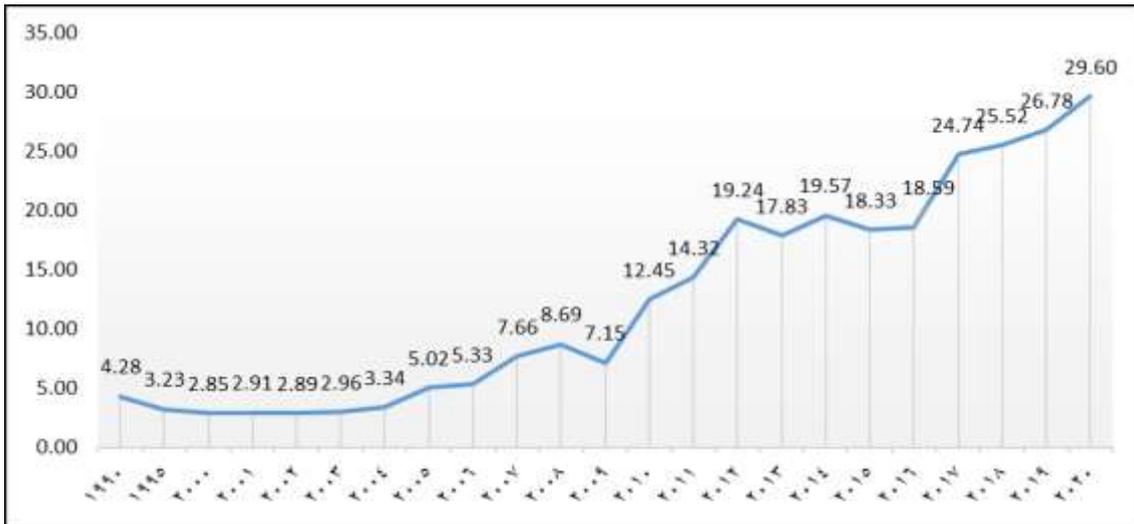
يمكن التعرف على حجم تحويلات العاملين وأهميتها في جلب النقد الأجنبي من خلال ثلاثة مؤشرات رئيسية، هي: حجم تحويلات العاملين بالخارج، ونسبة تحويلات العاملين بالخارج من الناتج المحلي الإجمالي، ومصادر النقد الأجنبي لمصر.

أ. حجم تحويلات العاملين بالخارج:

شهدت تحويلات العاملين المصريين بالخارج تطورات كبيرة خلال الفترة (1990-2020)، ويوضح الشكل التالي تطور حجم هذه التحويلات خلال فترة الدراسة.

شكل (1)

تطور حجم تحويلات العاملين المصريين بالخارج خلال الفترة (1990 - 2020)



Source: World Bank Database Indicators

<https://data.worldbank.org/country/egypt-arab-rep?view=chart>



يتضح من خلال الشكل السابق ارتفاع حجم تحويلات العاملين المصريين بالخارج خلال الفترة (1990 - 2020)؛ حيث بلغ حجم تلك التحويلات 4.28 مليار دولار أمريكي عام 1990 وارتفع ليصل إلى 29.60 مليار دولار أمريكي عام 2020، أي أن متوسط معدل نمو تحويلات العاملين بالخارج قد بلغت 19.06% سنوياً، وهو معدل مرتفع نسبياً؛ وترجع تلك زيادات تحويلات العاملين عام 2005 مقارنةً بالفترات التي سبقتها إلى عملية تعويم الجنيه المصري التي حدثت عام 2003؛ وقد شجعت تلك العملية المصريين بالخارج لزيادة التحويلات؛ لأن قيمة هذه التحويلات سوف ترتفع عند تحويلها بالجنيه المصري، والوضع ذاته منذ عام 2017، وذلك بعد قرار البنك المركزي في 3 نوفمبر 2016 بترك العملة الوطنية ليتحدد سعرها وفقاً لقوى العرض والطلب.

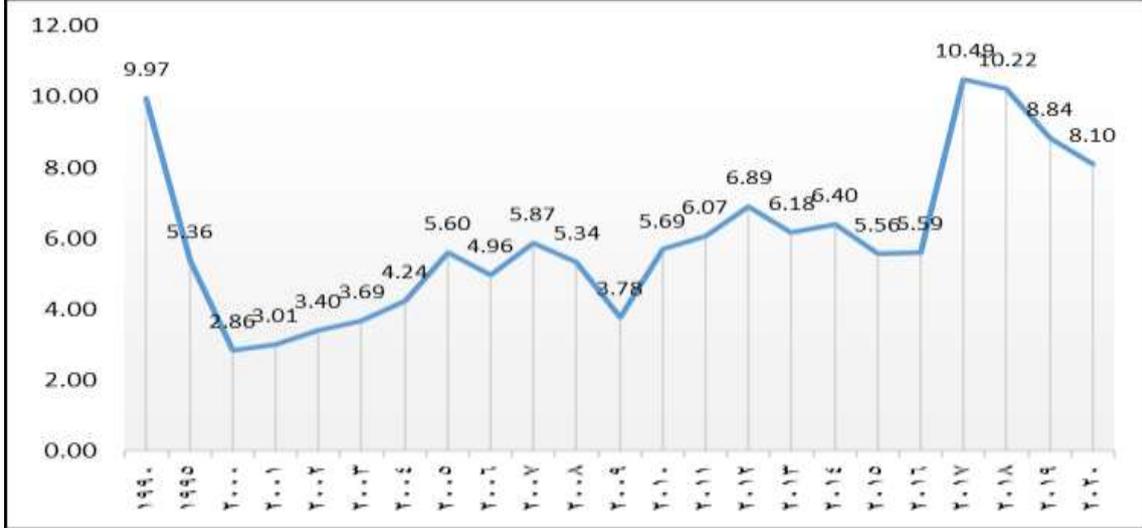
وتنبغي الإشارة إلى أن التحويلات غير الرسمية، والتي تتم عن طريق آخر بخلاف البنوك مثل العائلة أو الأصدقاء أو سائقي الشاحنات أو الأموال التي يحضرها المهاجرون أنفسهم عند عودتهم إلى بلادهم تُمثل نسبة ليست بقليلة من حجم التحويلات، ولكن لا يُمكن رصد تلك التحويلات؛ ومن ثم يصعب وجود إحصائيات خاصة بتلك التحويلات.

ب. نسبة تحويلات العاملين بالخارج من الناتج المحلي الإجمالي

على الرغم من أهمية مؤشر حجم تحويلات العاملين في التعرف على تطور قيم التحويلات وزيادتها ونقصانها إلا أن الاعتماد على القيم المطلقة بصورة عامة وإغفال نسب المتغيرات الاقتصادية لمتغيرات أخرى مثل الناتج المحلي الإجمالي يُعطي في أوقات كثيرة صورة مُضللة؛ لذلك يوضح الشكل التالي نسبة تحويلات العاملين بالخارج من الناتج المحلي الإجمالي بالارقام الحالية خلال الفترة (1990 - 2020).

شكل (2)

نسبة تحويلات العاملين بالخارج من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990 - 2020)



Source: World Bank Database Indicators

<https://data.worldbank.org/country/egypt-arab-rep?view=chart>

يتضح من الشكل السابق أن نسبة تحويلات العاملين بالخارج من الناتج المحلي الإجمالي المصري قد انخفضت خلال الفترة (1990 - 2020)؛ حيث بلغت تلك النسبة 8.10% عام 2020 مقارنةً بـ 9.97% عام 1990، ولكن تنبغي الإشارة هنا إلى أن تحويلات العاملين من الخارج كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي قد بلغت أقل حد لها عام 2000؛ حيث بلغت 2.68%؛ كما يُلاحظ أيضًا انخفاض نسبة التحويلات عام 2009؛ ويرجع ذلك إلى آثار الأزمة المالية العالمية وخاصةً على اقتصادات دول الخليج، والتي تستقبل الكم الأكبر من العمالة المصرية، ويُلاحظ أيضًا انخفاض نسبة تحويلات العاملين بالخارج من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2017 - 2020)؛ حيث انخفضت النسبة من 10.49% عام 2017 إلى 8.10% عام 2020؛ ويرجع ذلك إلى أن معدل نمو تحويلات العاملين بالخارج كان أقل من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي المصري خلال تلك الفترة.

وعلى الرغم من أن تحويلات العاملين المصريين بالخارج تُعد تدفقًا لِمال خاص، إلا أنها تتأثر بشكلٍ كبير بالأحداث السياسية والاقتصادية، مثل معدلات الأجور، والوضع الاقتصادي والسياسي في الدول المضيفة والدول المرسلّة، وأسعار الصرف، وتسهيلات تحويل الأموال وغيرها من العوامل. (Khodeir, 2015)

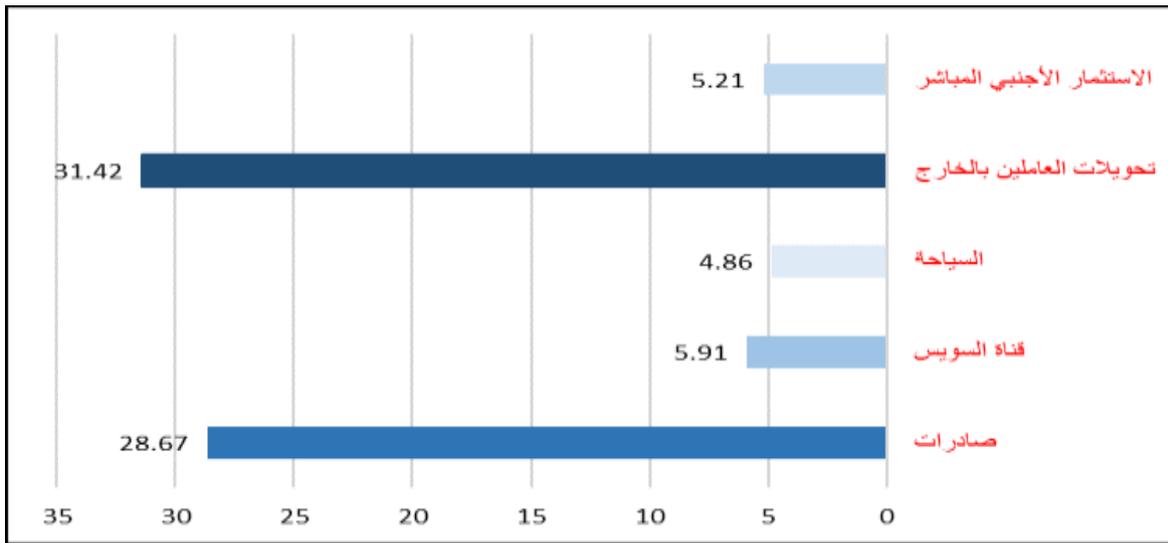


ج. مصادر النقد الأجنبي لمصر

تُعد تحويلات العاملين المصريين بالخارج أهم مصادر النقد الأجنبي لمصر، ويوضح الشكل التالي قيم مصادر النقد الأجنبي لمصر.

شكل (3)

مصادر النقد الأجنبي لمصر للعام المالي 2020 /2021



المصدر: البنك المركزي المصري (2022). النشرة الإحصائية الشهرية، العدد رقم 304.

يتضح من خلال الشكل السابق أن تحويلات العاملين المصريين بالخارج هي أكبر مصدر للعملة الأجنبية في مصر؛ حيث بلغ حجم تلك التحويلات 31.42 مليار دولار عام 2020/2021، يليها في ذلك الصادرات؛ حيث بلغ حجمها 28.67 مليار دولار خلال العام ذاته، ويليهما في ذلك رسوم قناة السويس، والتي تبلغ 5.91 مليار دولار، وأخيراً تأتي السياحة بمبلغ 4.86 مليار دولار، وعلى الرغم من أهمية تلك المصادر لمصر، ولكن يجب الأخذ في الاعتبار أن تلك المصادر شديدة التقلب بالتغيرات التي تلحق بالاقتصاد العالمي، كما ينبغي النظر إلى تحويلات العاملين بالخارج بشكل أوسع؛ حيث ينبغي توجيهه واستغلال تلك التحويلات في زيادة حجم الاستثمار المحلي لمصر.

المحور الخامس: قياس أثر تحويلات العاملين بالخارج على الاستثمار المحلي

يقوم هذا الجزء بقياس أثر تحويلات العاملين المصريين بالخارج على الاستثمار المحلي، وذلك من خلال استخدام التحليل القياسي؛ وبناءً على ذلك سيتم تقسيم هذا الجزء إلى ثلاثة نقاط فرعية على النحو التالي:

أ- نموذج القياس المُستخدم والبيانات:

لقد تم استخدام نموذج انحدار مُتعدد يتكون من متغير تابع، بالإضافة إلى ثمانية متغيرات مستقلة، وقد تم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)؛ من أجل تقدير النموذج، وتنبغي الإشارة هنا إلى أنه تم الاعتماد على النموذج المُستخدم في دراسة (Tung, 2018) ويأخذ النموذج المُستخدم الشكل التالي:

$$INV_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 GGDPPER_{i,t} + \beta_2 REM_{i,t} + \beta_3 ODA_{i,t} + \beta_4 CREDIT_{i,t} + \beta_5 SAVING_{i,t} + \beta_6 GE_{i,t} + \beta_7 INF_{i,t} + \beta_8 OPENNESS_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

حيث:

INV: نسبة التكوين الرأسمالي الثابت من الناتج المحلي الإجمالي

GGDPPER: معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي السنوي

REM: نسبة التحويلات الشخصية من الناتج المحلي الإجمالي

ODA: نسبة صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المستقبلية من الناتج القومي الإجمالي

CREDIT: نسبة الائتمان الخاص الممنوح للقطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي

SAVING: إجمالي المدخرات من الناتج المحلي الإجمالي

GE: نسبة المصروفات الحكومية من الناتج المحلي الإجمالي

INF: معدل التضخم بالرقم القياسي لأسعار المستهلكين السنوي

OPENNESS: مجموع الصادرات والواردات/ الناتج المحلي الإجمالي

$B_0, \beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5, \beta_6, \beta_7, \beta_8$: معاملات النموذج ، $\varepsilon_{i,t}$: حد الخطأ العشوائي



وقد تم الاعتماد بشكل أساسي على قاعدة بيانات البنك الدولي للحصول على بيانات متغيرات النموذج، بالإضافة إلى استخدام بيانات البنك المركزي المصري.

ب- اختبارات القياس:

لقد قام الباحثون بإعداد مجموعة من الاختبارات سواء قبل القيام بعملية تقدير النموذج، أو بعد إجراء تقدير النموذج؛ للتأكد من جودة عملية القياس.

- اختبار جذر الوحدة لقياس استقرار السلاسل الزمنية

يُعد دراسة مدى استقرارية السلاسل الزمنية الخطوة الأولى قبل القيام بتقدير معلمات النموذج القياسي، ويتمثل الهدف الأساسي من تلك الخطوة في التعرف على خصائص السلاسل الزمنية المُستخدمة في النموذج؛ وذلك حتى يتم تجنب الانحدار الزائف، وقد تم الاستعانة باختبار ديكي فولر الموسع (ADF) لجذر الوحدة؛ لمعرفة استقرارية السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات النموذج، ويمكن الرجوع لجدول رقم (1) بالملحق الإحصائي للتعرف على النتائج التفصيلية لمعادلات الانحدار الثلاثة الخاصة بالاختبار، ويوضح الجدول التالي نتائج اختبار جذر الوحدة.

جدول (1)

نتائج اختبار جذر الوحدة

اسم المتغير	القيمة عند المستوى	الحالة عند المستوى	القيمة عند الفرق الأول	الحالة عند الفرق الأول
INV	0.0773	غير مستقر	0.0035	مستقر
CREDIT	0.7339	غير مستقر	0.0150	مستقر
GE	0.0446	مستقر	-	-
GGDPPER	0.0450	مستقر	-	-
INF	0.0468	مستقر	-	-
ODA	0.1098	غير مستقر	0.0005	مستقر
OPENNESS	0.0126	مستقر	-	-
REM	0.4280	غير مستقر	0.0010	مستقر
SAVING	0.6427	غير مستقر	0.0017	مستقر

المصدر : بيانات الجدول تم استخراجها بواسطة الباحثين من البرنامج الإحصائي e-views

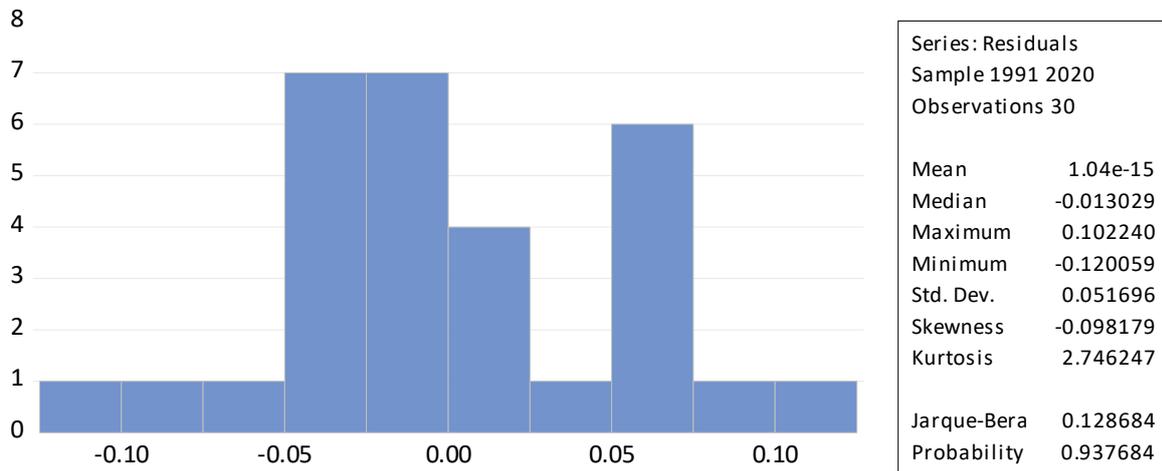
يتضح من خلال الجدول السابق أن متغيرات (GE)، و(GGDPPER)، و (OPENESS)، و(INF) قد استقرت عند المستوى الأول؛ حيث جاءت قيمتهما أقل من 5%؛ حيث جاءت قيمة الأول 0.0046، بينما جاءت قيمة الثاني 0.0450، وقيمة الثالث ، 0.0126، بينما جاءت قيمة المتغير الرابع 0.0468، بينما يُلاحظ أن باقي متغيرات النموذج لم تستقر عند المستوى، وإنما استقرت عند الفرق الأول؛ حيث جاءت قيم باقي المتغيرات أكبر من 5% عند المستوى، بينما جاءت قيم هذه المتغيرات أقل من 5% عند أخذ الفرق الأول؛ حيث جاءت قيمة متغير (CREDIT) 0.0150، وقيمة متغير (INV) 0.0035، وقيمة متغير (ODA) 0.0005، وقيمة متغير (REM) 0.0010، وقيمة متغير (SAVING) 0.0017.

- اختبار التوزيع الطبيعي

يهدف هذا الاختبار للتعرف على أن البواقي تتبع توزيع طبيعي أم لا، ويتم ذلك عن طريق التعرف على قيم كل من (jarque- Bera) و (P-value) كما هو بالشكل (4).

شكل (4)

نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر : بيانات الجدول تم استخراجها بواسطة الباحثين من البرنامج الإحصائي e-views

جاءت قيمة اختبار (jarque- Bera) 0.128، وقيمة (P-value) 0.937؛ مما يعني أن البواقي تتبع توزيعاً طبيعياً؛ مما يدل على جودة النموذج المُقدر.

- اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي للبواقي

(Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test):

تشير نتائج اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي للبواقي أن قيمة Prob. Chi-Square جاءت أكبر من 5%؛ حيث بلغت قيمتها 0.820، وهو ما يتضح من م (4)؛ مما يُشير إلى أنه يتم فرض الفرض البديل، والذي يقول بأنه يوجد ارتباط ذاتي تسلسلي بين البواقي، ويتم قبول الفرض العدمي القائل بأنه لا يوجد ارتباط ذاتي تسلسلي بين البواقي.

(Heteroskedasticity)

- اختبار اختلاف التباين للبواقي

- تُشير نتائج اختبار اختلاف التباين للبواقي إلى أن قيمة Prob. Chi-Square جاءت أكبر من 5%، حيث جاءت قيمتها 0.1051 كما يتضح من م (5)، وهو ما يؤدي إلى رفض الفرض البديل القائل بأنه يوجد اختلاف للتباين بين البواقي، وقبول الفرض العدمي القائل بأنه لا يوجد اختلاف للتباين بين البواقي.

ت- نتائج القياس:

جاءت القوة التفسيرية المعدلة (R^2 Adjusted) للنموذج 82.84%؛ مما يعني أن المتغيرات المستقلة التي تم اختيارها تُفسر 82.84% من التغيرات التي تحدث في متغير الاستثمار المحلي (INV)، بالإضافة إلى أن النموذج ككل جاء معنوياً؛ حيث جاءت قيمة F-statistic المحسوبة أكبر من الجدولية؛ إذ بلغت قيمتها 18.50، كما أن قيمة معامل دربون واتسون قد جاءت 1.868، وهي مقبولة إحصائياً؛ مما يُشير إلى أن النموذج لا يُعاني من مشكلة الارتباط الذاتي (Auto Correlation)، وتُشير نتائج النموذج المُقدر أن جميع متغيرات البحث جاءت معنوية عند مستوى 5%، وذلك كما هو موضح بالملحق الإحصائي.

أما فيما يتعلق بنتائج قيم المعلمات المُقدرة؛ فقد جاءت على النحو التالي:

$$\text{INV} = 3.38291875782 + 0.3710 \text{ Credit} - 0.5662 \text{ GE} + 0.0324 \text{ GGDPPER} + 0.1043 \text{ INF} - 0.2824 \text{ ODA} - 0.2957 \text{ Openness} - 0.2124 \text{ REM} + 0.4718 \text{ SAVING}$$

يتضح من نتائج النموذج المُقدر أن متغير نسبة الائتمان الخاص الممنوح للقطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي (Credit) جاء على علاقة طردية مع متغير نسبة التكوين الرأسمالي الثابت من الناتج المحلي الإجمالي والمُعبر عن الاستثمار المحلي (INV)؛ حيث جاءت قيمة المعلمة الخاصة بالمتغير (Credit) 0.3710؛ مما يُشير إلى أن زيادة قدرها 1% في متغير (Credit) يؤدي إلى زيادة متغير (INV) بنسبة 0.37، ويتفق ذلك مع ما جاء بالأدبيات الاقتصادية (Barbosa et al., 2016)؛ حيث يُعتبر الائتمان المحلي الحقيقي والذي له تكلفة منخفضة أحد المحددات الرئيسية الإيجابية للاستثمار الخاص.

أما متغير نسبة النفقات الحكومية من الناتج المحلي الإجمالي (GE)، فقد جاء على علاقة عكسية مع متغير (INV)؛ حيث جاءت قيمة المعلمة الخاصة به -0.5662، أي أن كل زيادة نسبتها 1% في متغير يؤدي إلى انخفاض قدره 0.566% في متغير الاستثمار، ويتفق ذلك مع ما جاء بدراسة (Cavallo & Daude, 2011)؛ فعندما تزيد الحكومات من نفقاتها غالبًا ما تضطر الحكومات إلى زيادة الضرائب والرسوم لتمويل نفقاتها، كما أن هناك أثر للمزاحمة خاصةً لو قررت الحكومة التوسع في مشروعات استثمارية يُمكن للقطاع الخاص الدخول بها.

أما متغير معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GGDPPER)؛ فقد جاء على علاقة طردية مع متغير (INV)؛ حيث إن كل زيادة نسبتها 1% في معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى زيادة في متغير الاستثمار المحلي (INV) بنسبة 0.0324%؛ وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة كل من (Adams, 2009; Baldé, 2011)

وفيما يتعلق بمتغير نسبة صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المُستقبلية من الناتج القومي الإجمالي (ODA)؛ فقد جاء على علاقة عكسية مع متغير (INV)؛ إذ أن كل زيادة قدرها 1% في متغير (ODA) تؤدي إلى انخفاض الاستثمار المحلي بنسبة -0.2824%، ويرجع ذلك إلى أن أغلب هذه المساعدات تذهب إلى جوانب استهلاكية في مصر أكثر من الجوانب الإيجابية، وتختلف هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسات سابقة أخرى مثل (Rötgers & Grote, 2014) (Tigabu et al., 2017)، والتي تُشير إلى التأثير الإيجابي للمساعدات الأساسية ليس فقط على النمو الاقتصادي والحد من الفقر، ولكن أيضًا على التوسع الاستثماري في العالم النامي.



أما متغير تحويلات العاملين بالخارج (REM) والمُعبر عنه بنسبة التحويلات الشخصية من الناتج المحلي الإجمالي؛ فقد جاء على علاقة عكسية مع متغير الاستثمار المحلي (INV)؛ حيث إن كل زيادة نسبتها 1% في متغير (REM) تؤدي إلى انخفاض في الاستثمار المحلي نسبته -2.124.؛ ويرجع ذلك إلى أن جزء كبير من تحويلات العاملين المصريين بالخارج توجه إلى استهلاك المنتجات المستوردة؛ مما يُشكل ضغطاً على المنتجات المحلية والاستثمار المحلي وأيضاً ميزان المدفوعات، وتتفق هذه النتيجة بدرجة كبيرة مع نتائج دراسة (Youssef, 2021) التي أُجريت على مصر؛ بهدف دراسة أثر التحويلات المالية على التضخم، والتي توصلت إلى أن تحويلات العاملين بالخارج تؤدي إلى وجود تضخم على المدى البعيد؛ حيث يذهب جزء كبير من تلك التحويلات في الاستهلاك.

أما متغير إجمالي المدخرات من الناتج المحلي الإجمالي (SAVING)؛ فقد جاء على علاقة طردية مع متغير (INV)؛ إذ أن كل زيادة نسبتها 1% في متغير الادخار تؤدي إلى زيادة نسبتها 0.4718% في متغير الاستثمار المحلي؛ ويتفق ذلك مع النظرية الاقتصادية؛ إذ أن الادخار المحلي يُعد أحد المحددات الرئيسية للاستثمار المحلي.

وبالنسبة لمتغير التضخم (INF) ، ومتغير الانفتاح (OPENESS)؛ فقد جاء كل منهما غير معنوي؛ حيث جاءت قيمة المعنوية الخاصة بهما أكثر من 5%.

النتائج وتوصيات البحث

توصلت نتائج البحث إلى أن هناك علاقة عكسية بين تحويلات العاملين المصريين بالخارج والاستثمار المحلي؛ وهو ما يدعو الباحث إلى رفض فرض الدراسة الرئيسي القائل بـ: "تؤثر تحويلات العاملين بالخارج إيجابياً على الاستثمار المحلي لمصر"؛ ويرجع ذلك إلى توجيه أغلب تحويلات العاملين نحو الجوانب الاستهلاكية. وبالنظر إلى أن مصر لا تقوم بتطبيق أي سياسة أو خطة وطنية تهدف إلى تعظيم التحويلات وتأثيرها؛ فهناك حاجة ملحة لاعتماد سياسة شاملة قائمة على تسهيل قيام المصريين العاملين بالخارج بتحويل أموالهم إلى مصر، والاستفادة من تلك التحويلات في عملية التنمية الاقتصادية، وفي إطار ذلك يوصي الباحث بما يلي:

أولاً: تشجيع المنافسة بين مقدمي خدمات التحويلات.

ثانياً: تعزيز عملية محو الأمية المالية لكل من المهاجرين وأسرهم.

ثالثاً: تصميم منتجات مالية مختلفة للتحويلات مثل التأمين والقروض والإسكان، خاصةً للتحويلات المالية الصغيرة الخاصة بالأسر.

رابعاً: بناء قدرات مؤسسات الاستثمار والتمويل متناهية الصغر.

خامساً: تطوير منصة معلومات بها بيانات عن فرص الاستثمار ومنتجات التحويلات المختلفة.

سادساً: تعزيز أنشطة مشاركة المغتربين وتوفير الإطار القانوني الذي ينظم التعاون الاستثماري بين منظمات الشتات والحكومة المصرية.

سابعاً: تنفيذ ما جاء بنص القانون الخاص بالهجرة فيما يتعلق بإنشاء مكاتب وفروع للبنوك خاصة بإعداد دراسات جدوى للمشروعات التي يُمكن للعاملين بالخارج الاستثمار فيها.

ثامناً: تنفيذ حملات إعلامية تستهدف المصريين العاملين بالخارج حول فرص الاستثمار المتاحة بمصر

تاسعاً: توفير المزيد من الحوافز للمصريين العاملين بالخارج للاستثمار في القطاعات الإنتاجية.

عاشراً: التعلم من التجارب الدولية التي نجحت في تشجيع مهاجريها على استغلال تحويلات العاملين بالخارج وتوجيهها للاستثمار في مشاريع إنتاجية، بوضع مبادئ توجيهية لتعزيز استخدام تلك التحويلات للاستثمار في الاقتصاد المحلي .



قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

- البنك الدولي (2004). التجارة والاستثمار والتنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تقرير التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، دار الساقى
- البنك المركزي المصري (2022). النشرة الإحصائية الشهرية، العدد رقم 304.
- الخليفة، محمد الحسين محمد أحمد (2011). سياسات بن السودان المركزي لتشجيع تحويل السودانيين العاملين بالخارج خلال الفترة 2006، 2011، مجلة آفاق الهجرة، العدد السادس
- زهري، أيمن (2014). استراتيجيات وسياسات توجيه تحويلات العاملين بالخارج نحو تمويل التنمية: حالة مصر
- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (2006). التقرير العربي الموحد، تحويلات العاملين في الخارج والتنمية الاقتصادية في الدول العربية
- صيدم، مأمون (2007). تقرير حول تحويلات العاملين الأردنيين في الخارج، غرفة تجارة عمان-إدارة الدراسات والتدريب، وحدة الدراسات والاتفاقيات.
- فايد، منى عصام، وسليمان، ياسمين عمرو (2015). دور القطاع المصرفي المصري في دعم تحويلات المصريين العاملين بالخارج. البنك المركزي المصري والمعهد المصرفي المصري.
- قيوم، سعد نور، وكبودار ورولاندر كانغني (2020). دعم المهاجرين وتحويلاتهم النقدية مع استمرار تفشي جائحة كوفيد-19، صندوق النقد الدولي.
- محمد، مجدي عبده شيمي (2021). تحويلات العاملين في الخارج ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي في ليسوتو منذ عام 2000، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات الأفريقية العليا - جامعة القاهرة

ب- المراجع الأجنبية:

- Adams, J. R. H., & Cuecuecha. A. (2010). Remittances, Household Expenditure and Investment in Guatemala. *World Development*, 38(11), 1626–1641.
- Baldé, Y. (2011). Te Impact of Remittances and Foreign Aid on Savings/Investment in SubSaharan Africa. *African Development Review*, 23(2), 247–262.
- Barbosa, D., Carvalho, V. M., & Pereira, P. J. (2016). Public Stimulus for Private Investment: An extended real options model. *Economic Modelling*, 52(B), 742–748.
- Bjuggren, P. O., & Dzansi, J. (2008). Remittances and investment. In *55th Annual Meetings of the North American Regional Science Association International, New York, November, 2008*.
- Cavallo, E., & Daude, C. (2011). Public Investment in Developing Countries: A Blessing or an Curse?. *Journal of Comparative Economics*, 39(1), 65–81.
- Dash, R. K. (2020). Impact of remittances on domestic investment: a panel study of six south Asian countries. *South Asia Economic Journal*, 21(1), 7-30.
- Gheeraert, L., Mata, R. S., & Traca, D. (2010). Remittances and domestic investment in developing countries: an analysis of the role of financial sector development. *CEB WP*, 10, 013.
- Helmy, O., Zaki, C., & Abdallah, A. (2016). DO WORKERS' REMITTANCES PROMOTE CONSUMPTION STABILITY IN EGYPT?. *The Egyptian Center for Economic Studies Working Paper*, (187).
<https://data.worldbank.org/country/egypt-arab-rep?view=chart>
<https://data.worldbank.org/country/egypt-arab-rep?view=chart>
- Încalțărău, C., & Maha, L. G. (2012) The impact of remittances on consumption and investment in Romania. *Eastern Journal of European Studies*, 3(2).



- Khodeir, A. N. (2015). Migration remittances inflows and macroeconomic shocks: The case of Egypt. *International Journal of Economics and Financial Issues*, 5(4), 1001-1010.
- Okeke, I. C., Chinanufe, E., & Muogbo, K. (2021). International Remittances and Private Domestic Investment in Nigeria: A Toda and Yamamoto Causality Approach. *International Journal of Humanities, Social Sciences and Education*. DOI, 10, 2349-0381.
- Perez-Saiz, H., Dridi, M. J., Gursoy, T., & Bari, M. (2019). *The impact of remittances on economic activity: the importance of sectoral linkages*. International Monetary Fund.
- Qutb, R. (2021). Migrants' remittances and economic growth in Egypt: an empirical analysis from 1980 to 2017. *Review of Economics and Political Science*, (ahead-of-print).
- Touny, M. A. (2008). Determinants of domestic saving performance in Egypt: An empirical study. *Journal of Commercial Studies and Researches*, 1, 1-23.
- Tung, L. T. (2018). The impact of remittances on domestic investment in developing countries: Fresh evidence from the Asia-pacific region. *Organizations and Markets in Emerging economies*, 9(2).
- World Bank (2006). Economic Implications of Remittances and Migration "Global Economic Prospects
- World Bank Database Indicators
- World Bank Database Indicators
- Youssef, Waleed Mohamed (2021). Remittances and Inflation in Egypt: An Econometric Study Using an ARDL Model. *Arab Journal of Administration*, 44 (4), pp. 227- 243

الملحق الإحصائي

(م1)

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)

Null Hypothesis: the variable has a unit root										
At Level										
		INV	REM	D(OPENNESS)	ODA	GGDPPER	GE	CREDIT	SAVING	INF
With Constant	t-Statistic	-2.7523	-1.6856	-3.5831	-2.5823	-3.0133	-3.0171	-1.0176	-1.2420	-2.9955
	Prob.	0.0773	0.4280	0.0126	0.1098	0.0450	0.0446	0.7339	0.6427	0.0468
		*	n0	**	n0	**	**	n0	n0	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.3926	-1.6955	-3.5284	-4.8713	-3.5064	-2.9175	-1.2540	-2.0283	-3.0164
	Prob.	0.0714	0.7283	0.0549	0.0025	0.0581	0.1714	0.8800	0.5629	0.1445
		*	n0	*	***	*	n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.4385	-0.5384	-3.6597	-3.0385	-1.7419	0.3710	0.0117	-1.4772	-1.7284
	Prob.	0.1373	0.4752	0.0007	0.0036	0.0773	0.7852	0.6786	0.1281	0.0794
		n0	n0	***	***	*	n0	n0	n0	*
At First Difference										
		d(INV)	d(REM)	d(D(OPENNESS))	d(ODA)	d(GGDPPER)	d(GE)	d(CREDIT)	d(SAVING)	d(INF)
With Constant	t-Statistic	-4.1125	-4.6053	-5.6223	-4.9861	-7.6214	-5.5089	-3.5087	-4.4002	-6.7313
	Prob.	0.0035	0.0010	0.0001	0.0005	0.0000	0.0001	0.0150	0.0017	0.0000
		***	***	***	***	***	***	**	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.8036	-4.8158	-5.6136	-5.7217	-7.4969	-5.3917	-4.0235	-4.3302	-6.6342
	Prob.	0.0309	0.0030	0.0005	0.0005	0.0000	0.0008	0.0191	0.0095	0.0000
		**	***	***	***	***	***	**	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.0491	-4.6826	-5.7246	-4.6819	-7.7385	-5.6126	-3.5703	-4.1674	-6.8010
	Prob.	0.0002	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0009	0.0002	0.0000
		***	***	***	***	***	***	***	***	***
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant										
b: Lag Length based on SIC										
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-										



values.

(2م)

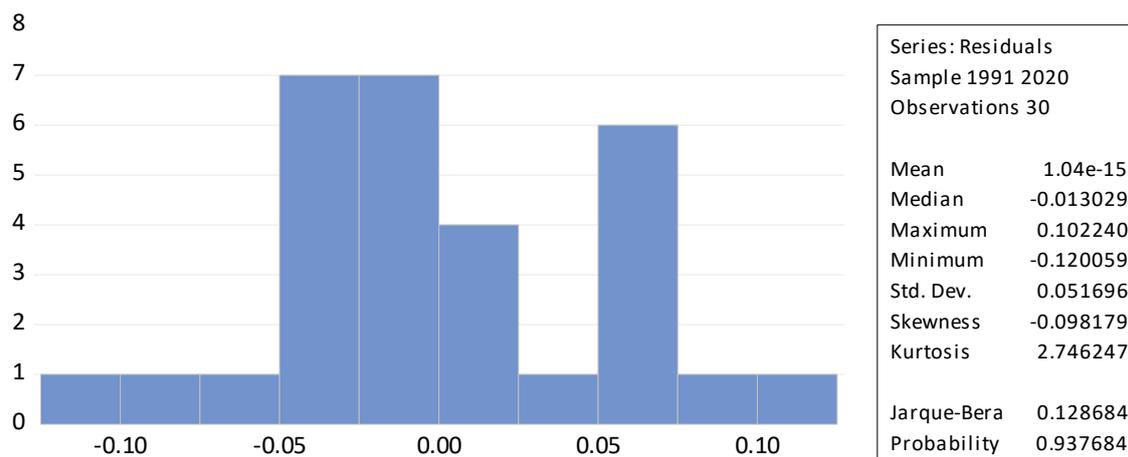
Dependent Variable: INV
 Method: Least Squares
 Date: 10/29/22 Time: 15:32
 Sample (adjusted): 1991 2020
 Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5.055788	0.735159	6.877137	0.0000
REM	-0.212414	0.081357	-2.610899	0.0163
OPENNESS	0.295710	0.387983	0.762172	0.4544
ODA	-0.028244	0.014771	-1.912135	0.0696
GGDPPER	0.032435	0.008530	3.802211	0.0010
GE	-0.566241	0.170246	-3.326024	0.0032
CREDIT	-0.371012	0.117112	-3.168009	0.0046
SAVING	0.471862	0.058472	8.069817	0.0000
INF	0.104310	0.235794	0.442378	0.6627

R-squared	0.875768	Mean dependent var	2.889669
Adjusted R-squared	0.828441	S.D. dependent var	0.146668
S.E. of regression	0.060750	Akaike info criterion	-2.520790
Sum squared resid	0.077501	Schwarz criterion	-2.100431
Log likelihood	46.81185	Hannan-Quinn criter.	-2.386313
F-statistic	18.50475	Durbin-Watson stat	1.868651
Prob(F-statistic)	0.000000		

(3 م)

تحويلات العاملين المصريين بالخارج وأثرها على دفع الاستثمار المحلي لمصر للفترة من عام 1990 الى عام 2020
 د. السيد صادق ، د.محمود العوضي ، د.محمود فواز



Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
 Null hypothesis: No serial correlation at up to 1 lag

F-statistic	0.034584	Prob. F(1,20)	0.8543
Obs*R-squared	0.051786	Prob. Chi-Square(1)	0.8200

Test Equation:

Dependent Variable: RESID

Method: Least Squares

Date: 10/29/22 Time: 15:29

Sample: 1991 2020

Included observations: 30

Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	t	Std. Error	t-Statistic	Prob.
REM	0.002583		0.084444	0.030586	0.9759
OPENNESS	0.009198		0.400288	0.022977	0.9819
ODA	0.001028		0.016102	0.063873	0.9497
GGDPPER	-5.69E-05		0.008739	-0.006509	0.9949
GE	-0.003590		0.175365	-0.020474	0.9839
CREDIT	0.003944		0.121762	0.032393	0.9745
SAVING	-0.003426		0.062636	-0.054702	0.9569
INF	-0.012458		0.250531	-0.049726	0.9608
C	0.003237		0.752864	0.004299	0.9966
RESID(-1)	0.048732		0.262045	0.185967	0.8543
R-squared	0.001726	Mean dependent var	1.04E-15		



Adjusted R-squared	-0.447497	S.D. dependent var	0.051696
S.E. of regression	0.062196	Akaike info criterion	-2.455851
Sum squared resid	0.077367	Schwarz criterion	-1.988785
Log likelihood	46.83776	Hannan-Quinn criter.	-2.306432
F-statistic	0.003843	Durbin-Watson stat	1.894581
Prob(F-statistic)	1.000000		

(5م)

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	2.062977	Prob. F(8,21)	0.0879
Obs*R-squared	13.20171	Prob. Chi-Square(8)	0.1051
Scaled explained SS	5.648094	Prob. Chi-Square(8)	0.6866

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 10/29/22 Time: 15:30
Sample: 1991 2020
Included observations: 30

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.058081	0.036949	1.571936	0.1309
REM	0.004253	0.004089	1.040175	0.3101
OPENNESS	-0.004721	0.019500	-0.242112	0.8110
ODA	0.002027	0.000742	2.730564	0.0125
GGDPPER	0.000180	0.000429	0.420814	0.6782
GE	-0.018333	0.008556	-2.142609	0.0440
CREDIT	0.004820	0.005886	0.818895	0.4220
SAVING	-0.006665	0.002939	-2.267879	0.0340
INF	0.016858	0.011851	1.422473	0.1696
R-squared	0.440057	Mean dependent var	0.002583	
Adjusted R-squared	0.226745	S.D. dependent var	0.003472	
S.E. of regression	0.003053	Akaike info criterion	-8.501908	

Sum squared resid	0.000196	Schwarz criterion	-8.081549
Log likelihood	136.5286	Hannan-Quinn criter.	-8.367431
F-statistic	2.062977	Durbin-Watson stat	2.512817
Prob(F-statistic)	0.087857		

Estimation Equation:

=====

$$\text{INV} = \text{C}(1) + \text{C}(2)*\text{REM} + \text{C}(3)*\text{OPENNESS} + \text{C}(4)*\text{ODA} + \text{C}(5)*\text{GGDPPER} + \text{C}(6)*\text{GE} + \text{C}(7)*\text{CREDIT} + \text{C}(8)*\text{SAVING} + \text{C}(9)*\text{INF}$$

Substituted Coefficients:

=====

$$\text{INV} = 5.05578801476 - 0.212413894879*\text{REM} + 0.295709573186*\text{OPENNESS} - 0.0282436236481*\text{ODA} + 0.0324345282085*\text{GGDPPER} - 0.566241031219*\text{GE} - 0.371011607136*\text{CREDIT} + 0.471862324825*\text{SAVING} + 0.10430999749*\text{INF}$$